واقع المشاركة السياسية للمرأة السورية في ظل الحرب ما بين (2011 . 2017)

د. ماجد أبو حمدان*

حنان طارق ديابي**

(تاريخ الإيداع 11 / 10 / 2020. قبل للنشر في 16 / 11 / 2020)

□ ملخّص □

إن المشاركة السياسية للمرأة هي تجسيد حقيقي لمفهوم المواطنة وقيم الديمقراطية، وعلى رغم المكاسب التي حصلت عليها المرأة في سوريا في مجالات التعليم والعمل والصحة، إلا أنها لم تحرز تقدما مماثلا في الميدان السياسي، ومازالت مشاركتها في الحياة السياسية والشأن العام ومراكز صنع القرار دون المستوى المطلوب وذلك لأسباب سياسية واجتماعية وتاريخية، إضافة للفجوة الموجودة بين الدستور والتشريعات الوطنية من جهة والاتفاقيات والقرارات والتوصيات الدولية من جهة ثانية، كما أن الواقع التمكيني للمرأة السورية لم يحصل على الاهتمام المطلوب.

انطلاقا مما سبق، يهدف البحث إلى التنقيب عن حقيقة الواقع السياسي للمرأة، ودورها في عملية صنع واتخاذ القرار السياسي في سوريا، وخاصة في ظل الحرب الراهنة التي تعيشها البلاد منذ عام 2011 إلى اليوم، كما ويهدف البحث لمعرفة مواطن الخلل المسؤولة عن الحد من تفعيل مشاركتها سياسياً، وما إن كان ذلك الخلل_ إن أثبتته الدراسة_ يعزى للأنظمة القانونية لتلك الكيانات السياسية، أو لعدم امتلاك المرأة السورية مؤهلات شخصية تمكنها من دخول المعترك السياسي، أو بسبب سيطرة الواقع العسكري على مجريات الواقع السوري والذي أثر بدوره على حضور المرأة السياسي، أو بسبب متغيرات أخرى تبلورها نتائج هذا البحث العلمي.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية، المرأة السورية، التمكين السياسي

*أستاذ ، قسم علم اجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، سورية

**طالبة دراسات عليا(دكتوراه)، قسم علم اجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، سورية

The reality of the political participation of Syrian women in the current war Between (2011-2017)

Dr. Majid Abu Hamdan*
Hanan Tariq Diaby **

(Received 11 / 10 / 2020. Accepted 16 / 11 / 2020)

□ ABSTRACT □

The political participation of women is a true embodiment of the concept of citizenship and the values of democracy. Despite the gains made by women in Syria in the fields of education, work and health, they have not made similar progress in the political arena. Their participation in politics, public affairs and decision-making centers is still below the required level For political, social and historical reasons, in addition to the gap between the Constitution and national legislation on the one hand, and international conventions, resolutions and recommendations on the other hand, and the empowering reality of Syrian women has not received the required attention.

Based on the above, the research aims to explore the truth about the political reality of women and their role in the political decision-making and decision-making process in Syria, especially in light of the current war that the country has been going through from 2011 to today, and the research aims to find out the deficiencies responsible for limiting the activation of their participation. Politically, and whether this defect - if proven by the study - is due to the legal systems of these political entities, or because Syrian women do not possess personal qualifications that enable them to enter the political arena, or because of the military reality's control over the course of the Syrian reality, which in turn affected the political presence of women, or because of variables Others crystallized by the results of this scientific research.

Keywords: Political Participation, Syrian Women, Political Empowerment

* **Professor, Dept.of Sociology, Faculty of Arts and Humanities, University of Damascus, Syria.**
** **Postgraduate student (PhD), Dept. of Sociology, Faculty of Arts and Humanities, University of Damascus, Syria**

مقدمة

يسلط البحث الضوء على واقع المشاركة السياسية للمرأة السورية في ظل الحرب الراهنة ، حيث تسعى الدراسة لمعرفة واقع المشاركة السياسية للمرأة السورية في السلطتين التشريعية والتنفيذية للكيانات السياسية والمتمثلة بـ:

- مجلس الشعب والحكومة السورية.
- المعارضة الوطنية (أحزاب وتيارات سياسية تعمل في الداخل السوري).

ولذلك يسعى البحث للإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي ما هو واقع المشاركة السياسية للمرأة السورية خلال الحرب؟ و يتفرع السؤال الرئيسي للأسئلة الفرعية الآتية:

1 . 1 ما هو التمثيل الكمّي للمرأة داخل الكيانات السياسية موضوع البحث والمقارنة فيما بينها؟

1 . 2 ما هي معوقات مشاركة المرأة في اتخاذ وصنع القرار السياسي في سوريا؟

1 . 3 كيف يمكن تمكين المرأة سياسياً لتأخذ دورها في المجال السياسي؟

أهمية البحث وأهدافه

أهداف البحث:

1 التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في سوريا وخاصة خلال الحرب الراهنة.

2 معرفة العوائق التي تحد من المشاركة الفعالة للمرأة في المجال السياسي.

3 تحديد النقاط التي تساعد المرأة في تمكينها وتأهيلها من الناحية السياسية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على واقع المشاركة السياسية للمرأة السورية، واكتشاف الثغرات التي تحد من المشاركة الفعلية للمرأة في العملية السياسية، وإيقاظ المرأة من غيبوبتها السياسية والاجتماعية وحمايتها من الاستغلال السياسي، والانتقال بها من كونها أداة منفذة للقرار السياسي إلى صانعة له، ومن كونها تابعة للرجل، إلى أن تصبح هي السياسي ذاته. كما تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الشريحة الاجتماعية التي تعالج مشكلتها بالنسبة للمجتمع.

الدراسات السابقة:

1 الدراسات المحلية:

أ . دراسة إيمان عبود (2002) بعنوان عمل المرأة وتعليمها وعلاقتهما باتخاذ القرار داخل الأسرة في مدينة دمشق وريفها، وهي دراسة ميدانية أعدت لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع ، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين عمل المرأة وتعليمها وعلاقتها باتخاذ القرار داخل الأسرة في مدينة دمشق، وخلصت الدراسة لعدة نتائج أهمها :لا تعيش المرأة بمعزل عما يحيط بها من قيم اجتماعية تؤثر في طبيعة العلاقات ضمن محيط الأسرة، لا يمكن النظر إلى المرأة بوصفها عضواً في الأسرة فقط ، بل بوصفها أيضاً عضواً ينتمي إلى جماعات أخرى :جماعة المهنة، زملاء الدراسة ... وهي تؤثر في آرائها وفي اتجاهاتها ومن ثم في طريقة استجاباتها. بدأت الصورة التقليدية للعلاقة بين الرجل والمرأة في محيط الأسرة تتغير نحو المزيد من مشاركة المرأة بقية أعضاء الأسرة، وقد أكدت نتائج البحث مشاركة المرأة تتحدد – نوعاً ما – بما تكتسبه من استقلالية اقتصادية، أظهرت الدراسة أيضاً أن تعليم المرأة من أهم العوامل التي تحدد نسبياً

توزيع السلطة داخل إطار الأسرة، كما أن تغيير المرأة وتغيير نظرتها إلى نفسها يجب أن يسبقه، ويصاحبه تغيير في المحيط الذي تتحرك فيه، كاستحداث تغييرات تشريعية، و اجتماعية...الخ.

ب . دراسة جورج جبور(2006) بعنوان المشاركة السياسية للمرأة من خلال المواثيق العربية والاسلامية دراسة مقدمة لتطوير مجلس الشعب السوري بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة لتطوير المرأة: تهدف الدراسة إلى محاولة تحسين المشاركة السياسية للمرأة من خلال اعتماد النصوص الخاصة في المواثيق العربية والإسلامية فضلاً عن إصدار ميثاق بشأن المشاركة السياسية والمصادقة عليه من قبل الدول العربية والإسلامية وخاصة فيما يتعلق باتفاقية سيداو التي صادقت عليها ثمان دول عربية حتى تاريخ 1998/12/31، حيث استطاع الباحث أن يبين التالي: إن التمييز الإيجابي لصالح المرأة في المواثيق التي تم المصادقة عليها يُقصد منه تحقيق هدف نبيل هو مساعدة الفئات المهمشة ولكن ذلك يتطلب مراعاة مبدأ مستوى الكفاءة أو مبدأ ضرورة القضاء على التهميش، فضلاً عن الأسئلة التقليدية حول قدرات المرأة، وحول حفظ حصتها في التمثيل البرلماني ليتصاعد الاهتمام بالأفكار السياسية التي يقدمها الساسة للجمهور، وهذا هو خط التطور السليم من وجهة نظر الباحث.

ج . بحث صابر بلول (2009) بعنوان التمكين السياسي بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، دمشق: هدف البحث إلى دراسة واقع تمكين المرأة العربية وتحليله سياسياً، إذ عمد البحث أولاً إلى دراسة قضية تمكين المرأة كما وردت بالقرارات والتوجهات الدولية، وتحلل معوقات المشاركة السياسية للمرأة العربية، حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي و المنهج التاريخي ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث: وجود فجوة كبيرة على أرض الواقع بين التوجهات والقرارات الدولية وبين واقع تمكين المرأة العربية، وهذا يرجع إلى ثقافة المجتمع العربي، كما أن هنالك ارتباط وثيق بين التمكين السياسي للمرأة العربية والمشاركة الاقتصادية.

2 الدراسات العربية:

هنالك العديد من الدراسات العربية التي تناولت موضوع المشاركة السياسية للمرأة العربية وتم اختيار الأقرب للدراسة من هذه الدراسات:

أ . بحث حفيظة شقير مع مجموعة من الباحثين (2004) بعنوان المشاركة السياسية للنساء العربيات المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس: يهدف البحث لوضع دليل للمشاركة السياسية للنساء العربيات، حيث عمل الباحثون على وضع الأسس النظرية لدراسة واقع المشاركة السياسية للنساء العربيات، ومن ثم وضع مجموعة من المعايير وتدريب بعض السيدات على هذه المعايير التي تساعدهن على تكوين الشخصية القيادية، ومن أهم النتائج التي عرضها البحث هي أنّ أيّ استراتيجية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مستويات متعددة وهي :الوقاية من العنف المسلط على النساء والتهميش ، الحماية من الانتهاكات، نشر الوعي وثقافة حقوق النساء كحقوق إنسان. وضمن هذه المستويات التي تقوم عليها أيّة استراتيجية، فإنّ الجهود يجب أن تنصبّ على وجود خطط وطنية في بعديها الرسمي وغير الرسمي تعمل على تفعيل المشاركة وذلك من خلال تطوير التشريعات ومواءمتها مع الاتفاقيات الدولية (الأحوال الشخصية والقوانين).

ب . بحث لمجموعة من الباحثين (2017) بعنوان دور المرأة في الحياة السياسية دراسة مقارنة للمشاركة السياسية للمرأة العربية والغربية، المركز الديمقراطي العربي، تونس: يهدف البحث إلى دراسة وتحليل وكشف الأوضاع والظروف التي تحيط بدور المرأة السياسي في تونس والولايات المتحدة الأمريكية من خلال الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: كيف يمكن تحديد المعطيات التي أعطت أفضلية للمرأة الغربية في مشاركتها السياسية عن نظيرتها العربية؟ هل

هي الثقافة أم صناعة القرار أم عقلية وتفكير المرأة نفسها؟ اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وطريقة دراسة الحالة، من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الدول على اختلاف أنظمتها السياسية اتخذت خطوات واسعة ومتقدمة في هذا الشأن وإن كانت بشكل صوري في بعض الأحيان إلا أنها تعد خطوة متقدمة، وكلما زادت نسبة الوعي كلما كانت هذه الإجراءات غير صورية، ومن النتائج التي توصل لها البحث أن دور المنظمات الدولية فاعل في زيادة مشاركة المرأة في الحقل السياسي.

من خلال عرض الدراسات السابقة يمكن القول أن محور هذه الدراسات يركز على المشاركة السياسية للمرأة العربية من خلال الوصف والتحليل وسوف تحاول هذه الدراسة تحليل واقع المشاركة السياسية للمرأة السورية ومعرفة كيفية المشاركة ومدى تغيرها خاصة بعد الحرب التي تعيشها سورية منذ 2011 ولعل هذا ما يميز هذه الدراسة بتسليط الضوء على واقع المرأة السياسي في سوريا.

المفاهيم العامة للبحث:

أ . مفهوم السياسة: حسب ما جاء في لسان العرب لابن منظور((إن السياسة مصدر الفعل ساس يسوس، وساس الأمر: قام به، وسوسه القوم: جعلوه يسوسهم)).[1] ((إن كلمة "Political" هي صفة لـ Politics وهذا يقود إلى التعرف على المفهوم الذي وجد قديماً حيث أنه مشتق من كلمة Polis الإغريقية الأصل والتي تعني City – State أي الدولة المدنية، وعليه فإن مفهوم Politics في المصطلح الاغريقي القديم يعني كل الأشياء التي لها علاقة بشؤون الدولة، وبشكل خاص الحكومة، ولهذا فإن أي محاولة لتعريف السياسة Politics يجب أن تشير إلى مفهوم الدولة، حيث أن لب الدولة هي الحكومة لابد من إبراز دور صناعة القرار وسريان مفعول السياسة وكذلك الأمر بالنسبة للسلطة)).[2]

ب . المشاركة السياسية: تتعدد التعريفات حول المشاركة السياسية بحسب المدارس التي ينتمي إليها المهتمين بالسياسة، من هذه التعريفات:

المشاركة السياسية: هي نشاط سياسي يرمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي، وتبعاً لتعريف صموئيل هنتنغون Samul Huntngton وجون نيلسونJohn Nelson فإن المشاركة السياسية ((تعني تحديداً ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلاً أم منقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال)).[3] ويرى آخرون أن المشاركة السياسية ((لا تقف في كثير من الأحيان عند حد مدخلات النظام السياسي، وإنما تتعدى ذلك إلى مرحلة تحويل المطالب وخاصة إذا وُجد أفراد أو جماعات قريبة من تكوين المؤسسات ومن نطاق عملها)).[4] فيما يرى آخرون أن المشاركة السياسية تعني في أوسع معانيها ((حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، لكنها في أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم)).[5]

---

[1]. ابن منظور، لسان العرب، دار احياء التراث العربي، ج6، بيروت، 1996، ص 426.

[2]الشيب، هادي، رضوان يحيى، مقدمة في علم السياسة والعلاقات الدولية، ط1، المركز الديمقراطي العربي للنشر، ألمانيا، 2017، ص.10

[3]البيج، حسين علوان، المشاركة السياسية والعملية السياسية ، المستقبل العربي، السنة 20، العدد 223، ايلول، 1997، 64.

[4]. المشاط، عبد المنعم، التنمية السياسية في العالم الثالث، نظريات وقضايا، العين، مؤسسة العين للنشر،1988، ص306.

[5]. معوض، جلال عبد الله، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، المستقبل العربي، سنة 6، العدد 55، ايلول 1983، ص108.

أما بالنسبة للمشاركة السياسية للمرأة: لا يوجد تعريف واضح لذلك ولكن من خلال التعاريف السابقة هي مشاركة المرأة في المجال السياسي في كافة مجالات الحياة السياسية وأن تكون فعالة في مراكز صناعة القرار، وأن لا يكون وجودها صورياً وهذا يتحقق مع تحقق مبادئ المواطنة المتساوية لجميع المواطنين، كما يرى بعض المفكرين أن ((هنالك أهمية لمشاركة المرأة السياسية في البناء الاجتماعي الذي قد يكون محفزاً لها وعائقاً أمامها وعلى طبيعة الحرية التي يمنحها المجتمع للمرأة، حيث تعد مشاركة المرأة في العملية السياسية وادارة المجتمع المدني من المؤشرات الدالة على تطوير المجتمع وديمقراطية نظام الحكم في الدولة))[1].

ج . السلطة التشريعية: ((المؤسسة السياسية الرئيسية التي تمثل مختلف أطياف المجتمع، كما تعد الهيئة التي تعبر عن تفضيلات واختيارات المجتمع، وهي المؤسسة السياسية التي تسهم وفقاً لما يقرره الدستور والايدولوجية السياسية للدولة في التشريع ورقابة أداء السلطة التنفيذية ، وتتألف هذه السلطة من الأعضاء أو الهيئات التي يحق لها سن القواعد والقوانين التي يلتزم بها أفراد المجتمع كافة وتكون هذه الهيئات مخولة قانونياً من قبل الشعب صاحب السلطة أساساً))[2]

د . السلطة التنفيذية: ((هي هيئة تختص بتنفيذ القوانين ، وبالنهوض بعبء الوظيفتين الإدارية والسياسية في الدولة، يقوم بممارسة هذه السلطة عدد هائل من الموظفين، ويشكل هؤلاء الموظفون هرماً، يكون في قمته رؤساء السلطة التنفيذية / رئيس الجمهورية، رئيس مجلس الوزراء، الوزراء/ وفي قاعدته أصحاب الدرجات الوظيفية الدنيا، وتوجد بين هؤلاء خطوط اتصال ، تربط الرؤساء بالمرؤوسين، وتتمثل في الأوامر الرئاسية وفي الإشراف والتوجيه))[3]

منهج وأداة البحث وإجراءاته:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل واقع المشاركة السياسية للمرأة السورية من خلال طريقة دراسة الحالة حيث اعتمدت الدراسة على عدد من الحالات التي مارست العمل السياسي والمدني من ذكور وإناث في سوريا، كما استخدمت الدراسة طريقة الجماعات المركزة في عدد من المحافظات السورية منها (دمشق، حلب، طرطوس، السويداء).

وتشكّل المقابلة المعمقة أيضا أداة البحث التي اعتمدها البحث، ويكون ذلك من خلال مقابلة عينة الدراسة التي تتمثل بمفاصل اتخاذ القرار ضمن الكيانات السياسية موضوع البحث، إضافة لمقابلة النساء اللواتي تنتمين لهذه الكيانات السياسية.

مجالات البحث:

1 المجال البشري: يتكون المجال البشري من عدد من الأفراد المشتغلين بالشأن العام (أعضاء مجلس الشعب سابقين وحاليين، وزراء سابقين وحاليين، مشتغلين بمناصب حكومية، مشتغلين بمؤسسات المجتمع المدني، بعض شخصيات المعارضة الوطنية)، يوضح الجدول التالي توزع العينة حسب الصفات:

جدول(1) : يبين توزع أفراد العينة حسب صفاتها

صفات العينة	ذكور	إناث	المجموع
أعضاء مجلس الشعب	2	2	4

[1] .العزاوي، وصال نجيب، المرأة العربية والتغير السياسي، دار أسامة للتوزيع والنشر، عمان، 2012، ص 30.

[2] .غمق، ضو المفتاح، السلطة التشريعية في نظام الحكم الإسلامي و النظم المعاصرة، دار الهدى ، مالطا، 2002، ص17.

[3] ، الموسوعة العربية القانونية، من الموقع ، www.m.marefa.org تاريخ الزيارة ، آب 2020، الساعة 6:12.

ممثلي عن الحكومة	3	4	7
مجتمع مدني	3	4	7
معارضة وطنية	3	1	4
المجموع	11	11	22

2 المجال الزماني: تم جمع البيانات وتحليلها في الفترة الواقعة بين الشهر الأول والعاشر من عام 2017 وتم وصف وتحليل واقع المشاركة السياسية للمرأة السورية خلال الفترة الواقعة بين 2011 و2017.

المجال المكاني: مدينة دمشق(بسبب وجود الوزارات ومجلس الشعب ضمن المدينة).

النتائج والمناقشة:

السؤال الأول: ما هو التمثيل الكمّي للمرأة داخل الكيانات السياسية موضوع البحث والمقارنة فيما بينها؟ يحاول البحث رصد تطور مشاركة المرأة في العمل السياسي سواءً كان ذلك في السلطة التنفيذية أو التشريعية أو في المجتمع المدني أو المعارضة الوطنية وللإجابة عن هذا السؤال لابد من وجود إحصاءات كمية تبين نسبة تمثيل النساء في المجالات المذكورة أعلاه، ((حيث تمكنت المرأة السورية من الحصول على حق الانتخاب في عام 1949، فكانت سورية من أوائل الدول التي منحت المرأة هذا الحق، حتى أنّها سبقت عدداً من الدول الأوروبية المتقدمة في ذلك ، وفي عام 1950 رشحت ثريا الحافظ نفسها في انتخابات البرلمان لكنها لم تفز، وبحلول عام 1971 أصبح للمرأة أربعة مقاعد في البرلمان من أصل 173 مقعداً، ازداد بعدها عدد المقاعد البرلمانية النسائية حتى وصلت إلى 12% من مجمل مقاعد البرلمان السوري في الانتخابات التشريعية للعام 2012))[1]

الجدول رقم (2) يبين توزيع أعضاء مجلس الشعب السوي حسب الجنس (1973 إلى 2011):[2]

الدور التشريعي	التاريخ	الذكور	الإناث	المجموع
الأول	1973 إلى 1977	184	2	186
الثاني	1977 إلى 1981	189	6	195
الثالث	1981 إلى 1985	182	13	195
الرابع	1986 إلى 1990	179	16	195
الخامس	1990 إلى 1994	229	21	250
السادس	1994 إلى 1998	226	24	2500
السابع	1998 إلى 2002	224	26	250
الثامن	2003 إلى 2007	220	30	250
التاسع	2007 إلى 2011	220	30	250

وبعد تعديل الدستور عام 2012 جرت انتخابات تشريعية وكان تمثيل النساء فيها على النحو التالي:

[1]. **الموقع الرسمي لمجلس الشعب السوري، www.parhiamant.org.sy.. تاريخ الزيارة، آب 2020، الساعة 6:18.**

[2] **المرجع السابق، www.parhiamant.org.sy.. تاريخ الزيارة: نيسان، 2017، الساعة 22:15.**

الجدول رقم (3) يبين توزيع أعضاء مجلس الشعب السوري حسب الجنس (2012 إلى 2020)[1]

الدور التشريعي	التاريخ	الذكور	الإناث	المجموع
الأول	2012 إلى 2016	220	30	250
الثاني	2016 إلى 2020	223	29	252

يتبين من خلال الجدول السابق أن هنالك تطور في التمثيل النسبي لمشاركة المرأة السورية في مجلس الشعب لكن هذا التطور لم يتجاوز 12% من التمثيل النسبي على الرغم من أن سوريا تعد من الدول السباقة في مشاركة المرأة سياسياً سواءً في الانتخاب أو الترشح أو كعضو في مجلس الشعب السوري. ولا تقتصر المشاركة السياسة على السلطة التشريعية فقط، فقد شغلت المرأة السورية منصباً وزارياً منذ عام 1976 حيث بدأت مشاركتها بالوزارة بمنصب وزاري واحد هو وزارة الثقافة، ليصبح للمرأة منصبان بعد تسلم المرأة الثانية لحقيبة وزارة التعليم العالي عام 1991 ثم انتقلت هذه الحقيبة إلى وزارة العمل عام 2000 والثانية إلى وزارة المغتربين، وتضم الحكومة السورية المشكلة بالمرسوم التشريعي رقم 257 وتعديله بالمرسوم رقم 217 بتاريخ 2014/08/10 وزيرتان وزيرة للشؤون الاجتماعية، و وزيرة دولة لشؤون البيئة، كما شغلت المرأة السورية منصب نائب رئيس الجمهورية للشؤون الثقافية منذ عام 2006. وتعمل المرأة في السلك الدبلوماسي السوري منذ عام 1953 وقد بلغ عدد السفيرات السوريات 5 عام 2005، ودخلت سلك القضاء منذ عام 1975 وتعمل في كافة أنواع المحاكم (مدنية، جزائية، تجارية) وكافة درجات التقاضي حتى محكمة النقض ومجلس القضاء الأعلى والنائب العام الأول لسورية ولكن ليس في القضاء الشرعي. من الواضح أن المرأة السورية كانت مشاركة بالحياة السياسية وإن كانت هذه المشاركة من الناحية الكمية ليست على المستوى المطلوب خاصة وأن نسب المشاركة لم تتعدى حتى الربع، أي أن التمثيل الكمي للمرأة السورية في المجلات السياسية المحددة في البحث لم يتجاوز 25% بالرغم من وصولها لمناصب رفيعة المستوى. وهنا يطرح السؤال نفسه هل هذه المشاركة حقيقية أم صورية وللإجابة على هذا السؤال تم سؤال أفراد العينة وكانت الإجابات على النحو التالي:

الجدول رقم (4) يبين اجابات العينة عن المشاركة السياسية الحقيقية للمرأة السورية في الحكومة حسب الجنس

الجنس	المشاركة السياسية الفعلية للمرأة السورية في الحكومة		المجموع
	نعم	لا	
ذكر	%45.5	%4.5	%50
أنثى	%31.8	%18.2	%50
المجموع	%77.3	%22.7	%100

من خلال الجدول يتبين أن أغلب أراء العينة كانت إيجابية حول المشاركة الحقيقية للمرأة في المجال السياسي وقد تم إرجاع هذه الإيجابية إلى النقاط التالية: سوريا من الدول السباقة في إشراك المرأة في العمل السياسي حيث تعمل الارادة السياسية العليا في الدولة على تعزيز دور المرأة سياسياً حيث وصلت المرأة في سوريا إلى منصب نائب رئيس الجمهورية، و مستشارة للسيد الرئيس. هنالك مشاركة حقيقية وفعلية للمرأة في سوريا في المجال السياسي وإن كنا نطمح لزيادة النسبة والفعالية فهذا يتطلب العديد من البرامج والتأهيل والتدريب للمرأة (حيث يوجد بعض النساء من تصل

[1]. الموقع الرسمي لمجلس الشعب السوري، www.parhiamant.org.sy.. تاريخ الزيارة، نيسان 2017، الساعة 22:30.

بالتزكية كما حصل في رئاسة مجلس الشعب عام 2016 التي لم تكن في المكان المناسب ليس لأنها امرأة ولكن لأنها بحاجة لتدريب وتأهيل أعلى لمثل هذا المنصب) رأي أحد أفراد العينة.

أما بالنسبة للآراء التي لم تر أن هنالك مشاركة حقيقة للمرأة في المجال السياسي السوري يرجع إلى طبيعة المرأة الشرقية بشكل عام (المرأة في المراكز القيادية لا تستطيع أن تؤدي دورها بشكل جيد وذلك يرجع لعدم تقديرها لذاتها ولهيمنة فكر المجتمع الذكوري ثانياً). في حين رأى أحد أفراد العينة أنه لا يوجد مشاركة حقيقة سياسياً في سوريا ليس فقط للنساء وإنما للرجال أيضاً ويمكن القول أن هنالك دور سياسي يقوم به كل من يستلم منصب ما سواءً كان رجل أم امرأة.

هذا بالنسبة للحكومة السورية أما بالنسبة للمعارضة السورية الوطنية فقد تم سؤال أفراد العينة عن المشاركة السياسية للمرأة السورية فكانت الإجابات على النحو التالي:

الجدول رقم (5) يبين رأي أفراد العينة حول المشاركة السياسية الفعلية للمرأة في المعارضة حسب الجنس

الجنس	المشاركة السياسية الفعلية للمرأة السورية في المعارضة الوطنية		المجموع
	نعم	لا	
ذكر	%33.3	%14.3	%47.6
أنثى	%23.8	%28.6	%50
المجموع	%57.1	%42.9	%97.6

من خلال الجدول يتبين أن 57.1% من العينة تر أن هنالك مشاركة حقيقية للمرأة السورية في الحياة السياسية خلال فترة الحرب، وخاصة مع تشكيل الاحزاب الجديدة، حيث شغلت المرأة السورية في بعض هذه الأحزاب منصب الأمين العام للحزب، هذا عدا المناصب الأخرى في العديد من التيارات والمنصات السياسية التي ظهرت خلال فترة الحرب، كذلك يبين الجدول أن 42.9% من أفراد العينة تر أن هذه المشاركة ليست حقيقية وإنما شكلية وتم تبرير ذلك من وجهة نظرهم : أن المجتمع الذكوري يحد من المشاركة الحقيقية للمرأة في الحياة السياسية وهذا يرجع إلى التفكير النمطي، والعادات والتقاليد المجتمعية والدينية، كما رأى بعض أفراد العينة أن المهم في فترة الحرب الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية لحياة المرأة في سوريا أفضل من الاهتمام بالواقع السياسي نظراً لتردي الأوضاع المعيشية في البلد نتيجة الحرب.

كما تم سؤال أفراد العينة فيما إذا كان هنالك تحييد عمدي للمرأة السورية في المجال السياسي فكانت الاجابات على النحو التالي:

الجدول رقم (6) يبين رأي أفراد العينة حول التحييد العمدي للمشاركة السياسية للمرأة

صفات العينة	هل هنالك تحييد عمدي لمشاركة المرأة سياسياً		المجموع
	نعم	لا	
مجلس الشعب	%9.1	%9.1	%18.2
الحكومة	%18.2	%13.6	%31.8
مجتمع مدني	%22.7	%9.1	%31.8
معارضة وطنية	%9.1	%9.1	%18.2
المجموع	%59.1	%40.9	%100

من خلال الجدول السابق يتبين أن أغلب آراء العينة تر أن هنالك تحييد عمدي لمشاركة المرأة في المجال السياسي وهذا يرجع إلى: طبيعة المجتمع الذي يغلب عليه الفكر الذكوري والذي يرى أن مكان المرأة بيتها أولاً وأنه أوكلت إليها أهم وظيفة وهي تربية الأجيال فعندما تربي المرأة بشكل جيد يصبح المجتمع أفضل، الفكر النمطي الذي يرى أن النساء غير قادرات على تولي مناصب قيادية وقد أرجع أحدهم ذلك إلى حديث ديني (لا خير في قوم ولوا أمرهم امرأة) معقباً على ذلك أنه لا يعني بذلك انتقاص للمرأة وإنما توجيه صحيح لدورها في الحياة. من الواضح من الجدول أن المشتغلين في مؤسسات المجتمع الأهلي والمدني ركزوا كثيراً على موضوع تحييد دور المرأة، وإحداهن أشارت أن هذا التحييد من دوره سوف يعيق تقدم المجتمع وخاصة في الفترة اللاحقة التي تشهد زيادة عدد الإناث على الذكور بسبب الحرب التي عاشتها البلاد، لذلك لابد من تأهيل النساء لتولي مناصب قيادية لأن ذلك سوف يصبح ضرورة ملحة مستقبلاً.

أما بالنسبة للآراء التي لم تر أن هنالك تحييد أرجعت ذلك إلى أن في كل مجال من المجالات هنالك من يستطيع أن يثبت ذاته وهناك من يرضى بالقليل والوصول إلى المناصب السياسية يحتاج الكثير من المهارات والتأهيل، لذلك من يمتلك هذه المهارات يصل إن يريد.

من خلال ما تقدم يمكن القول: إن المرأة السورية كانت حاضرة في المجال السياسي وخاصة خلال الحرب الراهنة وإن كان هذا الحضور مازال غير ممثل بشكل حقيقي للمجتمع السوري ككل، خاصة من ناحية نسب التمثيل سواءً في مجلس الشعب أو الحكومة أو المجتمع المدني أو في الأحزاب حديثة النشأة، لذلك لابد من وجود آليات تساعد المرأة السورية على أخذ دورها كاملاً في العملية السياسية وفي عملية صنع السلام والبيئة الآمنة خاصة بعد الحرب التي ما زالت تعيشها.

بعد الحديث عن واقع المشاركة السياسية للمرأة في سوريا لابد من الحديث عن معوقات المشاركة السياسية من خلال الإجابة عن السؤال التالي: السؤال الثاني: ما هي معوقات مشاركة المرأة في اتخاذ وصنع القرار السياسي في سوريا؟

قد تكون الإرادة السياسية العليا في الجمهورية العربية السورية تشجع على مشاركة المرأة في المجال السياسي، والدليل أن المرأة السورية شغلت منصب نائب رئيس الجمهورية، ومستشارة لرئيس الجمهورية إلا أنه مع ذلك لم تقلد المرأة السورية وزارة الخارجية مثلاً أو وزارة الدفاع أو وزارة الداخلية، حيث تقلدت المرأة السورية وزارات نمطية مثل وزارة الثقافة وزارة العمل وحالياً وزارة التنمية الادارية، أما في مجالس الإدارة المحلية فلم تتجاوز نسبة التمثيل النسوي 5% من هذه المجالس هذا بالنسبة للحكومة السورية، أما بالنسبة للمعارضة السورية الوطنية ومنها الأحزاب المرخصة والمنصات والتيارات والجبهات التي أُحدثت خلال الحرب لا يوجد أرقام دقيقة تصف التمثيل النسائي في هذه الكيانات، وهنا لابد من ذكر دور المرأة في مؤسسات المجتمع المدني والأهلي وخاصة في المجال الاغاثي والإنساني وهنالك بعض الجمعيات والمؤسسات التي عنيت بواقع المرأة وتدريبها وتأهيلها لتشارك في العمل السياسي وخاصة بعد حل الاتحاد النسائي الذي كان يعد حاضنة مهمة للعمل النسوي في سوريا، مع كل هذه التغيرات التي طرأت على العمل النسوي السياسي في سوريا خلال الحرب الراهنة كان لابد من رصد معوقات المشاركة السياسية للمرأة السورية، و من هذه المعوقات حسب آراء أفراد العينة يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (7) يبين آراء أفراد العينة عن معوقات المشاركة السياسية للمرأة السورية حسب صفات العينة:

صفات العينة	معوقات المشاركة السياسية للمرأة السورية			المجموع
	عدم تأهيلها	عدم قدرتها الاقتصادية	عدم شغلها لمراكز حساسة مثل الجيش والأمن	
مجلس الشعب	%9.1	%4.5	%4.5	%18.2
الحكومة	%22.7	%9.1	0	%31.8
مجتمع مدني	%18.2	%9.1	%4.6	%31.8
معارضة وطنية	%9.1	%9.1	0	%18.2
المجموع	%59.1	%31.8	%9.1	%100

من خلال الجدول يتبين أن أغلب أفراد العينة يرون أن عدم تأهيل المرأة لاستلام مناصب قيادية هو أكبر معوق وهذا يرجع لعدة عوامل من أهمها: البيئة الاجتماعية التي تحد من تحرك المرأة بشكل عام في الظروف العادية فكيف بظروف الحرب، حيث تستهدف المرأة بشكل عام والمرأة السياسية بشكل خاص خاصة عندما لا تكون ذات تأهيل جيد، وهذا يرجع أيضاً لبعض الفروق الفردية وعدم ثقة المرأة بإمكاناتها وقدراتها على تولي مناصب سياسية. ومنهم من أرجع ذلك لمعوقات اقتصادية حيث أن العمل السياسي يحتاج لقدرة اقتصادية تساعدها في تحقيق مكاسب سياسية، ومنهم من رأى أن عدم وصول المرأة السورية لمراكز حساسة في الدولة كالجيش والأمن من أهم المعوقات (وكأن هذه المواقع منوطة فقط بالرجال) بالرغم من وجود العنصر النسائي في كلا المؤسستين.

كذلك رأى غالبية أفراد العينة أن الوضع العسكري الذي سيطر على الحياة السياسية السورية أثر بشكل سلبي على الممارسة السياسية للمرأة حيث أن الطابع العسكري للدولة الذي فُرض بسبب الحرب أطفى طابع ذكوري للحياة السياسية.

بينما كان هنالك رأي مخالف: إن الوضع العسكري وانشغال الرجال بالأمور العسكرية والحربية أفسح مجال أوسع للمرأة للوصول إلى مراكز القرار وخاصة مع وجود ضغوط دولية لمشاركة المرأة السورية في الحياة السياسية ، هذا بدوره سوف يساعد في مراحل لاحقة على تطوير واقع المشاركة السياسية للمرأة السورية. بما أن أغلب أفراد العينة رأت أن عدم تأهيل المرأة هو من أهم المعوقات التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة، وهذا يرجع بحسب آرائهم للنظرة النمطية التي تفرضها الظروف الاجتماعية التي تحيط بالمرأة لذلك تم سؤال أفراد العينة إلى ماذا يعزى تنميط دور المرأة في المجتمع السوري؟

الجدول رقم (8) يبين أراء أفراد العينة حول تنميط دور المرأة بحسب صفات العينة

صفات العينة	أسباب تنميط دور المرأة					المجموع
	الواقع الاجتماعي	الواقع الاقتصادي	الإرادة السياسية	أسباب ذاتية تخص المرأة	أسباب قانونية	
مجلس الشعب	%9.1	%4.5	0	%4.5	0	%18.2
الحكومة	%13.6	%9.1	0	%4.5	%4.6	%31.8
مجتمع مدني	%13.6	%9.1	0	%4.6	%4.5	%31.8
معارضة وطنية	%9.1	0	%9.1	0	0	%18.2
المجموع	%45.4	%22.7	%9.1	%13.6	%9.1	%100

من خلال الجدول السابق يتبين أن أغلب أراء أفراد العينة تمحورت حول الواقع الاجتماعي حيث أوضح أحد أفراد العينة بالرغم من ارتفاع نسبة التعليم في سوريا في المرحلة التي سبقت الحرب إلا أن سيطرة البيئة الاجتماعية كانت واضحة فمثلاً قد نرى طبيباً متزوج من سيدة قد تحمل فقط الشهادة الابتدائية والسبب اجتماعي بالدرجة الأولى.

منهم من رأى أن الموروث الثقافي والاجتماعي والديني يحكم المجتمع السوري لدرجة كبيرة في كافة المجالات، وهذا يجب معالجته والاستفادة من مفرزات الحرب خاصة فيما يتعلق بغياب أغلبية الذكور عن العائلات السورية ولعل ذلك قد يكون عاملاً لتغيير الواقع الاجتماعي بكافة جوانبه، ومنهم من رأى أن طبيعة الحياة الاقتصادية للأسرة السورية جعلت الرجل في موقع القيادة والمرأة في موقع التدبير والتربية، لذلك يبقى الرجل هو الحاكم في ظل سيطرته على الاعالة.

وكذلك منهم من رأى أنه من نتائج الحرب غياب المعيل وعمل المرأة وإعالتها لأسرتها مما قد يساعد في تغيير الصورة النمطية للمرأة، خاصة إذا تم تأهيلها بشكل جيد. ومن خلال الاجابات كان هنالك تركيز على تأهيل المرأة وتدريبها لتكون امرأة قائدة حتى لو في مجالس الإدارة المحلية مثل المختار، رئيس البلدية، محافظ.

كما رأى البعض أن وجود بعض القوانين التي لا ترى بالمرأة إنسان كامل الأهلية ليقوم بزمام أموره له أيضاً دور في التنميط(مثل قانون الوصاية وقانون الولاية).

السؤال الثالث: كيف يمكن تمكين المرأة سياسياً لتأخذ دورها في المجال السياسي؟ أما بالنسبة للسؤال الأخير حول سبل تمكين المرأة في المجال السياسي كانت اجابات أفراد العينة تتمحور حول العوامل التالية: من أهم العوامل التي تساعد على التمكين السياسي للمرأة في سوريا عوامل ذاتية تتعلق بالمرأة نفسها وتأهيلها وتدريبها لتكون امرأة قائدة، وهذا لا يكون إلا من خلال بيئة اقتصادية واجتماعية مساعدة، و يجب العمل عليه خلال الفترة القادمة، لكن مع ذلك هنالك بعض الآليات التي تساعد المرأة على العمل في المجال السياسي منها آليات تتعلق بالقدرات الذاتية لكل سيدة، ومنها ما يتعلق بالظروف الموضوعية والتي تتيح تمثيل أكبر للنساء في المجال السياسي من هذه العوامل التي تم التركيز عليها من قبل أفراد العينة مبدأ الكوتا Quota ((إن "الكوتا"، تعبير لاتيني يعني "نظام انتخابي يهدف الى ضمان حقوق الأقليات في الانتخابات العامة للوصول إلى السلطة السياسية". والكوتا تشكّل تدخلاً إيجابياً لتحقيق المساواة والتقليل من التمييز بين فئات المجتمع المختلفة وخصوصًا بين الرجال والنساء. تقضي "الكوتا النسائية" بتخصيص عدد محدد من المقاعد في الهيئات التشريعية للنساء أي في المجالس النيابية، بحيث لا يجوز أن تقل عدد المقاعد التي تشغلها النساء عن النسبة المقررة قانوناً، أي أن هناك حصة نسائية محددة لابد من شغلها من قبل النساء[1])) .هذا بالنسبة لتعريف الكوتا أما بالنسبة لآراء أفراد العينة حول مبدأ الكوتا كانت متباينة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (9) يبين آراء العينة حول مبدأ الكوتا

صفات العينة	هل يعتبر نظام الكوتا حل		المجموع
	نعم	لا	
مجلس الشعب	%9.1	%9.1	%18.2
الحكومة	%18.2	%13.6	%31.8
مجتمع مدني	%27.3	%4.5	%31.8

[1].**التعريف بنظام الكوتا: www.taizgov.com . تاريخ الزيارة: آب 2020 ، الساعة: 17:15.**

معارضة وطنية	%13.6	%4.6	%18.2
المجموع	%68.2	%31.8	%100

من خلال الجدول السابق يتبين أن 68.2% من أفراد العينة ترى أن الكوتا هي أحد الحلول لزيادة تمثيل النساء في مراكز صنع القرار، ولكن مع ذلك لم تكن هذه الموافقة مطلقة وإنما كان هنالك تعليق أو تعقيب (أن الكوتا قد تكون جيدة في مرحلة انتقالية ولكن إذا كنا ننشد المواطنة لابد من قوانين ومعايير محددة سواءً للرجال أو للنساء يتم على أساسها الترشح والانتخاب وتقلد المناصب السياسية). وكذلك نجد أنه كان هنالك رفض للكوتا كحل وهذا كان يستند إلى أحد الأسباب التالية: أن النظام السياسي في سوريا مشجع للمرأة على العمل السياسي وعدم زيادة التمثيل يرجع بالدرجة الأولى للبيئة الاجتماعية غير المشجعة للعمل السياسي (وتم طرح مثال من السهل جداً مهاجمة وتوجيه تهم وانتقاد للمرشح الأنثى أكثر من الذكر وتم طرح مثال كيف تم تنحية رئيس مجلس الشعب . عنما توات هذا المنصب أنثى . وهذه سابقة لم تكن بمجلس الشعب من قبل). وقد تم التركيز على مبدأ الكوتا في هذا البحث لأنه كان متداولاً من قبل مؤسسات المجتمع المدني، ومن قبل المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا، حيث أولى المشاركة النسائية في الحياة السياسية اهتماماً كبيراً. لكن مع كل ذلك هل كان دور المرأة السورية فاعلاً في الحياة السياسية خلال الحرب الراهنة ؟

الجدول رقم(10) يبين آراء أفراد العينة حول مشاركة المرأة سياسياً خلال السنوات الأخيرة

صفات العينة	هل كانت المشاركة السياسية للمرأة السورية فعالة خلال السنوات الأخيرة		المجموع
	نعم	لا	
مجلس الشعب	%13.6	4.6	%18.2
الحكومة	%18.2	%13.6	%31.8
مجتمع مدني	%18.2	%13.6	%31.8
معارضة وطنية	%4.5	%13.6	%18.2
المجموع	%54.5	%45.5	%100

يبين الجدول أن معظم أفراد العينة يرون بأنه هنالك تقدم إيجابي للمشاركة السياسية للمرأة في سوريا خلال سنوات الحرب وهذا يرجع إلى:

هجرة وغياب معظم الكفاءات من الذكور مما أدى لوصول بعض السيدات لمواقع صنع القرار. تم خلال الست السنوات الأخيرة ترخيص لعدد من الأحزاب الأمين العام لها هو من النساء، عمل العديد من مؤسسات المجتمع الأهلي والمحلي على تمكين المرأة سياسياً. لكن مع ذلك تمت الإشارة إلى أنه قد يكون هنالك تطور ولكنه شكلي لعدم وجود الفاعلية الحقيقية في صناعة القرار السياسي النسوي. ومنهم من رأى أن هنالك تراجع خلال سنوات الحرب وخاصة بعد حل الاتحاد النسائي (قد يعتبر البعض أن حل الاتحاد النسائي خطوة إيجابية ولكنه خطوة سلبية لأنه ترك فراغ دون ملئ) وهذا بدوره سوف يؤثر بشكل سلبي على العمل السياسي النسوي بشكل عام في سوريا.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

من خلال ما تقدم يمكن رسم ملامح وضع المرأة السورية من الناحية السياسية خلال الحرب الراهنة كان كما يلي :

1 بالنسبة لتمثيل المرأة في المجال السياسي خلال الحرب من حيث الكم لم تتغير بشكل ملحوظ، حيث أن نسبة التمثيل لم تتجاوز 12.5% سواءً في مجلس الشعب أو في الحكومة أو في المجالس المحلية وذلك يعود إلى حالة فقد الأمان في البلد.

2 بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني والمعارضة الوطنية والمنصات: شهدت الحركة النسوية نشاطاً لتمكين المرأة سياسياً، إلا أنها لم تتضح بعد من حيث التنظيم وقوة التمثيل، حيث شهدنا خلال الحرب تأسيس أحزاب من قبل سيدات، والأمين العام للحزب سيدة، ويعتبر ذلك مؤشر إيجابي لتطور دور المرأة سياسياً.

3 من حيث النوع تعتبر المرأة السورية في الوطن العربي والمنطقة سباقة في تبوء مراكز سياسية حساسة، منها منصب رئاسة مجلس الشعب و منصب مستشارة للسيد الرئيس، وهذا أيضاً تغير نوعي في التمثيل السياسي للمرأة السورية خلال الحرب.

4 أما عن المعوقات تبين من خلال الدراسة أن من أهم المعوقات التي تعيق التمكين السياسي للمرأة هي إمكانات المرأة نفسها، ومن ثم العوامل والظروف الاجتماعية التي ترى المرأة بأدوار محددة مكرسة للصورة النمطية الاجتماعية للمرأة، والتمكين الاقتصادي يلعب دور مهم في التمكين السياسي فعندما تكون المرأة قادرة اقتصادياً تكون قادرة في المجالات الأخرى.

5 لا يوجد تحييد عمدي لدور المرأة السياسي في سوريا حيث أن سوريا تعتبر من الدول السباقة في المنطقة العربية لإعطاء دورها السياسي من حيث الترشح والانتخاب والتمثيل الدبلوماسي .....الخ.

6 بالنسبة للكوتا لم يكن هنالك اتفاق بشكل كامل على ضرورة تطبيق نظام الكوتا لأن موضوع الترشح والانتخاب متاح دون أي قيود.

7 بالنسبة لفعالية دور المرأة السياسي خلال الحرب رأى معظم أفراد العينة أن هنالك دور نشط للمرأة سياسياً خلال الحرب لكنه كان مقيد وغير فاعل كما يجب، وهذا يرجع للظروف الأمنية والعسكرية التي يمر بها المجتمع، ومنهم من رأى أن عدم فعالية دورها خلال الحرب يرجع لعدم تمكينها ولأن المرأة السورية بسبب الحرب أصبحت متعددة الأدوار خاصة في حالة فقدان المعيل.

التوصيات:

1 ضرورة العمل على زيادة التمثيل الكمي للمرأة السورية في المجال السياسي وقد يكون ذلك من خلال الاعتماد على مبدأ الكوتا ولو كان ذلك لمرحلة معينة تساعد النساء دخول المجال السياسي بقوة وبكثافة عددية قد تساعد في إنضاج التمكين السياسي للمرأة في سوريا.

2 ضرورة وضع برامج تدريبية سياسية تساعد على تمكين المرأة سياسياً من أجل صناعة المرأة القائدة والفاعلة في المجتمع.

3 العمل على تغير الصورة النمطية للمرأة من خلال الإعلام والمناهج التربوية ومن خلال مؤسسات المجتمع المدني وأن تكون هذه البرامج موجهة للرجال والنساء معاً.

4 تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية لتمكين المرأة سياسياً وضرورة التعاون مع المؤسسات الحكومية لتفعيل ذلك.

مصادر ومراجع الدراسة:

1. ابن منظور، لسان العرب، ج6، دار احياء التراث العربي ، بيروت، 1996.
2. بلول، صابر، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات و التوجهات الدولية والواقع، مجلة جامعة دمشق، العدد الثاني، 2009.
3. البيج، حسين علوان، المشاركة السياسية والعملية السياسية ، المستقبل العربي، السنة 20، العدد 223، ايلول، 1997.
4. جبور، جورج، المشاركة السياسية للمرأة من خلال المواثيق العربية والإسلامية، بحث مقدم ضمن إطار مشوع دعم القدرة المؤسساتية لمجلس الشعب في سوريا بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة لتطوير المرأة، 2006.
5. شقير، حفيظة، ومجموعة من الباحثين، المشاركة السياسية للنساء العربيات، المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2004.
6. الشيب، هادي، رضوان يحيى، مقدمة في علم السياسة والعلاقات الدولية، ط1، المركز الديمقراطي العربي للنشر، ألمانيا، 2017.
7. العزاوي، وصال نجيب، المرأة العربية والتغير السياسي، دار أسامة للتوزيع والنش، عمان، 2012.
8. غمق، ضو المفتاح، السلطة التشريعية في نظام الحكم الإسلامي و النظم المعاصرة، دار الهدى ، مالطا، 2002.
9. المشاط، عبد المنعم، التنمية السياسية في العالم الثالث، نظريات وقضايا، مؤسسة العين للنشر، العين ،1988.
10. معوض، جلال عبد الله، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، المستقبل العربي، سنة 6، العدد 55، ايلول 1983.

مواقع الإنترنت:

1. الموقع الرسمي لمجلس الشعب السوري. www.parhiamant.gov.sy. تاريخ الزيارة: نيسان 2017.
2. التعريف بنظام الكوتا: www.taizgov.com . تاريخ الزيارة: آب 2020.
3. الموسوعة العربية القانونية، من الموقع ، www.m.marefa.org تاريخ الزيارة ، آب 2020.